شارك في مؤتمر التضامن بالمملكة العربية السعودية

المعتوق: تعزيز الصلات بين الدول الإسلامية واجب شرعي وضرورة حضارية

■ الفعاليات شهدت دراسة مستفيضة للقضايا الملحة كمستجدات الحالة العربية وتهويد القدس

■ تسهيل مهمة العلماء في وضع الآراء والدراسات المهمة لفهم واقع الأمة جاءت على رأس الأولويات

د. عبدالله المعتوق خلال مشاركته في مؤتمر التضامن بالسعودية

شارك رئيس الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية المستشار بالديوان الأميري والمبعوث العام للأمين العام للأمم المتحدة د.عبد الله المعتوق في المؤتمر العلمي الثاني لرابطة العالم الإسلامي: العالم الإسلامي.. المشكلات والحلول تحت عنوان «التضامن الإسلامي» والذي انعقد بالمملكة العربية السعودية برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وافتتح فعالياته صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبد الله بن العزيز آل سعود أمير منطقة مكة المكرمة خلال الفترة من 2 الى 4 من شهر مارس الجاري بمشاركة نخبة من العلماء والمشايخ ورجال الدين والدعاة والمفكرين من مختلف ارجاء العالم الإسلامي.

وتأتي مشاركة المعتوق رئيس الهيئة تلبية لدعوة كريمة من رابطة العالم الإسلامي بالمملكة العربية السعودية للمشاركة في المؤتمر الذي يهدف إلى تحقيق مزيد من التشاور والتنسيق والتعاون بين دول العالم الإسلامي سعيا لما تصبو له الأمة الإسلامية من وحدة الكلمة في ظل المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية. وأشار المعتوق إلى ان هذا المؤتمر يأتي تأكيدا لجهود قمة التضامن للدول الإسلامية التي انعقدت في مكة المكرمة في رمضان الماضي ومن باب التأكيد على أهمية إنفاذ ما تقرر في بيانها الختامي بهدف تقديم دراسات واعية يعدها كوكبة من العلماء والأكاديميين المعنيين بشؤون الأمة المسلمة وتضامنها. وأوضح أن المؤتمر انعقد في ظروف دقيقة وسعى إلى تعزيز التضامن من خلال دراسات كواجب شرعي وضرورة حضارية كما تطرق المؤتمرين في أوراقهم العلمية المقدمة إلى المعوقات التي تحيق بالتضامن العربي والإسلامي والتحديات التي تمر بهما في ظل تحديات سياسية كبيرة ومعوقات طائفية مقيتة وغياب ثقافي وحدوي وتحديات فكرية وثقافية وإعلامية جمة. وأردف المعتوق الذي كان قد تراس جلسة عن مجالات التضامن الإسلامي بأن المؤتمر قدم أوراق عمل ثرية في مجالات التضامن المحتملة والمرشح تعزيزها في العالم الإسلامي خصوصا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والإعلامية مبينا بأن المؤتمر لم يخل من دراسة مستفيضة من القضايا الملحة في موضوع التضامن الإسلامي كمستجدات الحالة العربية وقضية تهويد القدس وتباين مواقف المنظمات الدولية.

وأشاد المعتوق برعاية خادم الحرمين الشريفين للمؤتمر وحضور سمو أمير منطقة مكة المكرمة وبرابطة العالم الإسلامي بالمملكة العربية السعودية الشقيقة التي تحرص على استضافة كوكبة من العلماء والفقهاء الذين يجتهدون ويقدمون دراساتهم وأبحاثهم العلمية بين فترة وأخرى من خلال جلسات وورش عمل تؤدي في مجملها إلى الإلمام بجميع مستجدات العصر والمساهمة في وضع حلول ناجعة لمشكلات وقضايا المجتمع الإسلامي.

وشدد على ضرورة الاستمرار في مثل هذه المؤتمرات الهادفة والتي تساعد العلماء على أداء المهمة السامية التي تقع على عاتقهم بوضع الآراء والدراسات المهمة التي تسهل فهم الواقع المعيشي للأمة بتعقيداته ومشكلاته ومستجداته.

بالتزامن مع يوم المرأة العالمي

برنامج الأمم المتحدة يطلق موقع «تمكين المرأة الكويتية»

■ الخطيب: الكويت هي الوحيدة التي نفذت مشروع «ورقتي» التي تهدف إلى تعزيز النهوض بالمرأة

■ المشروع يهدف إلى تسهيل وتوفير فرص الحصول على القوانين وزيادة الوعي بحقوق النساء

قالت نائب الممثل المقيم في برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت ديما الخطيب ان البرنامج سيطلق الموقع الالكتروني لمشروع التمكين القانوني للمرأة الكويتية «ورقتي» بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف 8 مارس من كل عام.

وقالت الخطيب في كلمة لها بمناسبة احتفالية اطلاق الموقع الليلة قبل الماضية أن مشروع «ورقتي» انبثق من الكويت بمبادرة اقليمية لبرنامج الامم المتحدة تم تنفيذها بعدة بلدان عربية والكويت هي الوحيدة خليجيا التي نفذت هذه المبادرة التي تهدف الى تعزيز النهوض بالمرأة من خلال التمكين القانوني.

واضافت ان هذا المشروع يهدف ايضا الى تسهيل وتوفير فرص الحصول على القوانين واللوائح ذات الصلة بالنسبة للمرأة وزيادة الوعي بالحقوق القانونية بين النساء والشركاء الرئيسيين وعامة الناس.

وذكرت ان المشروع يهدف ايضا الى تعزيز اليات دعم المرأة من اجل تعزيز قدرتها على الوصول الى افضل المعلومات القانونية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام هذه المعلومات بشكل فعال في توجيه وارشاد النساء وتدريب اصحاب المصلحة الرئيسيين لاسيما ممثلي منظمات المجتمع المدني والمهنيين القانونيين وغيرهم في استخدام المعلومات القانونية.

واشادت الخطيب بالتقدم الذي احرزته الكويت من خلال تحقيقها بعض الاهداف معربة عن الامل بان يحدث تطور اكبر من خلال تمكين المرأة في الكويت عبر تقلدها الوظائف القيادية التي بلغت نسبة النساء بها 7 في المئة فقط.

من جهتها قالت مديرة مشروع «ورقتي» والعضوة في الجمعية الثقافية النسائية غادة الغانم ان الجمعية قامت بعدة نشاطات ومشاريع ومنها حملة «نورك قانونك» و«ليعلو صوتك» وقضية المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي مشيرة الى ان جهود الجمعية كللت بالحصول على الصفة الاستشارية من الفئة الخاصة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الامم المتحدة فضلا عن كونها عضوا اساسيا وفاعلا في الاتحاد النسائي العربي.

واضافت الغانم انه بناء على ذلك وقع اختيار برنامج الامم المتحدة الانمائي في الكويت على الجمعية كشريك محلي لانجاز وضمان استمرارية مشروع ورقتي الذي يهدف الى تمكين المرأة قانونيا من خلال الوصول الى تكنولوجيا المعلومات.

واوضحت ان المشروع يتبع نهجا شاملا يجمع بين تجميع وتبسيط المادة القانونية ومراجعتها وتنقيحها وتوفيرها للنساء وافراد المجتمع كافة.

واكدت انجاز المرحلة الاولى من المشروع في السنتين السابقتين بدعم وتمويل برنامج الامم المتحدة الانمائي والامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية مبينة انه لاهمية هذا المشروع ارتأت الجمعية دعم المرحلة الثانية وهي اطلاق الموقع الالكتروني وعمل دورات تدريبية للمتخصصين في وزارات ومؤسسات الدولة.

وذكرت انه بصدد الاعداد لحملة اعلامية للمشروع في القريب العاجل مشيدة بجهود عضوات اللجنة الفنية اللواتي يعتبرن العمود الفقري لمشروع «ورقتي».

أكدت خطورة الأمر اذا لم تتم متابعتها من فريق متخصص

الحمد: عمليات السمنة زادت 7 أضعاف خلال السنوات العشر الأخيرة

نوال الحمد

كشفت مدير ادارة التغذية والاطعام في وزارة الصحة الدكتورة نوال الحمد عن زيادة عدد عمليات السمنة خلال السنوات العشر الاخيرة سبعة اضعاف الامر الذي قد يؤدي الى جوانب خطيرة اذا لم يتم متابعتها من فريق متخصص.

وقالت الحمد في مؤتمر صحافي للاعلان عن اقامة فعاليات مؤتمر التغذية والصحة الثاني «السمنة» ما بين 10 و 12 مارس تحت رعاية وزير الصحة علي العبيدي واشراف الادارة ان المؤتمر يهدف الى عرض اخر المستجدات الطبية والبحثية في مجال السمنة بمشاركة خبراء من المملكة المتحدة وكندا وامريكا.

واضافت ان المؤتمر يتوافق مع برنامج عمل وزارة الصحة للالتزام بالوقاية والتصدي للامراض المزمنة غير المعدية ومنها السمنة تنفيذا للاعلان السياسي الصادر عن الامم المتحدة في سبتمبر 2011 فضلا عن قرارات منظمة الصحة العالمية بهذا الشأن.

وافادت بأن ادارة التغذية والاطعام تهتم بإجراء البحوث وتبادل الخبرات الطبية ومواكبة المستجدات والتقنيات الحديثة للتصدي للسمنة بما يتفق مع التحديات الكبيرة التي تواجهها خطط وبرامج التنمية والنظم الصحية في شتى انحاء العالم.

واشارت الى ان في مقدمة تلك العوامل قلة النشاط الحركي والتغذية غير الصحية التي يحتاج التصدي لها الى جهود من جميع الوزارات والجهات الحكومية والمجتمع المدني الى جانب جمعيات النفع العام.

وذكرت الدكتورة الحمد أن مؤتمر التغذية والصحة الثاني هذا العام يتميز باستضافة شخصيات عالمية واقليمية ومحلية خبراء في مجال السمنة فضلا عن اقامة المؤتمر ورشا علمية للاستفادة من خبرات المختصين في هذا المجال.

المفوض العام لدى «إكسبو ميلانو 2015» يتفقد موقع جناح الكويت

ميلانو «ايطاليا» - «كونا»: قام المفوض العام في «اكسبو ميلانو 2015» وكيل وزارة الاعلام صلاح منصور المباركي بتفقد موقع جناح دولة الكويت في أرض معرض اكسبو كما شارك في اجتماع تنسيقي بقنصلية الكويت في اطار نشاط وفد اللجنة العليا في ميلانو.

وزار المفوض العام ومجموعة من وفد اللجنة العليا الأرض المخصصة للمعرض العالمي غربي مدينة ميلانو الايطالية يرافقه المسؤولون عن تنفيذ جناح الكويت بشركة «نوسلي» القائمة على تصميم وبناء وتشغيل الجناح حيث تفقد موقع الجناح وأعمال البنية التحتية التحضيرية لتجهيز المنطقة للبدء في أعمال الانشاء.

واستمع المفوض العام والوفد المرافق الى عرض لمخططات أرض اكسبو التي تزيد مساحتها على مليون متر مربع وشرح ميداني للجوانب الهندسية والفنية ولمكان جناح دولة الكويت الذي يمتد بين جناحي سويسرا والمانيا من ناحية وجناح الولايات المتحدة من جانب آخر بالقرب من الجناح المركزي لايطاليا الدولة المنظمة.

وأبدى المباركي ارتياحه ورضاه عن المستوى الذي وصلت اليه الأشغال التحضيرية بما يمهد للبدء قريبا في انشاء جناح دولة الكويت الذي سيقام على مساحة تقارب 2800 متر مربع ابتداء بأعمال الحفر ووضع الأساسات المتوقع البدء فيها خلال شهر ونصف حيث تعد الكويت ثاني الدول التي تقدمت بمشروعاتها الهندسية.

كما عقد وفد اللجنة العليا اجتماعا تنسيقيا مع هيئة القنصلية العامة للكويت بحضور المفوض العام وكيل وزارة الاعلام صلاح المباركي والقنصل العام لدولة الكويت في ميلانو وشمال ايطاليا عبدالناصر بوخضور تمت خلاله مناقشة تفاصيل الترتيبات والاجراءات المختلفة لاستضافة فريق الاشراف والوفود الكويتية التي ستتابع مختلف المراحل التنفيذية وتذليل كافة العقبات التي قد تطرأ والجوانب اللوجيستية المختلفة.

تحت رعاية رئيس ديوان الخدمة المدنية

المعجل: الملتقى الثامن لإدارات التطوير بالجهات الحكومية ينطلق 9 مارس الجاري

نبيل المعجل

أكد الوكيل المساعد لشؤون التطوير الإداري نبيل المعجل بديوان الخدمة المدنية أنه وجريا على العادة السنوية لقطاع التطوير الإداري سوف يُعقد الملتقى الثامن لإدارات التطوير الإداري والتدريب بالجهات الحكومية يوم الأحد الموافق 9 مارس 2014م بفندق كورت يارد ماريوت قاعة الراية بمنطقة الشرق، وذلك تحت رعاية رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزبن وبحضور الوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات والمراكز المعنية بالتطوير والتدريب في مختلف الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة.

وأوضح المعجل بأن الملتقى هذا العام سوف يتناول بالعرض موضوعين رئيسيين وهما:

تصميم نظام لإدارة الجودة بالجهات الحكومية.

الاتجاهات الحديثة لإصلاح وتطوير أعمال الإدارة الحكومية.

كما صرح الوكيل المساعد لشؤون التطوير الإداري بأنه وانطلاقا من مبادئ الشفافية وحرصا على تبادل الآراء والأفكار بين المسئولين في الديوان والجهات الحكومية، فإنه سوف يتم شرح وتحليل المناهج والآليات والأساليب المتبعة في إنجاز الدراستين الاستشارتين، وكذلك النتائج التي أسفرت عنها.

وأكد نبيل المعجل على أهمية الانتظام في عقد مثل هذه الملتقيات وحضور أهل الاختصاص وأصحاب اتخاذ القرار في الجهات الحكومية كافة، حتى تتحقق الفائدة المرجة منها.

تعنى بدراسة ومتابعة أسباب الظاهرة بالتنسيق مع وزارات الدولة المعنية

متخصصون: جرائم العنف في المجتمع تتطلب هيئة خاصة لمتابعتها

مساعد الغوينم

■ الغوينم: نسبة العنف في البلاد وصلت إلى 35 في المئة وللتربية دور فاعل في معالجة الظواهر

محمد بوزبر

■ بوزبر: الجانب الوقائي في الجزاء بالقانون نسبة 10 في المئة ودائما يأتي بعد وقوع الحدث

فاطمة عياد

■ عياد: العنف في الكويت آخذ في الازدياد وممارسته انتقلت من الفردية إلى ظاهرة اجتماعية

شذى الفايز

■ الفايز: ظاهرة العنف في المجتمع بدأت تظهر بشكل لافت عندما اختفت لغة الحوار

اجمع عدد من المتخصصين ان جرائم العنف التي شهدها المجتمع الكويتي وصلت الى مستوى الظاهرة مطالبين باستحداث هيئة تعنى بدراسة ومتابعة حالات العنف في المجتمع بالتنسيق مع وزارات الدولة المعنية.

وذكروا في ندوة نظمها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية الليلة قبل الماضية بعنوان «العنف في المجتمع الكويتي» ان العنف له أسباب تتمثل بالمخدرات وتعاطي المؤثرات العقلية والسرقات والرعونة والاستهتار والارهاب والانحلال الاخلاقي والانترنت والجريمة الالكترونية وعنف الشارع والمعاكسات والعنف الاسري والمشاجرات الطلابية والتغيب وان لكل نوع منها ظواهره ومشاكله.

من جهته قال مدير معهد القادة الأمني للدراسات والتدريب الاهلي الفريق متقاعد مساعد الغوينم ان لوزارة التربية دورا فاعلا في تفعيل دور الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في المدارس لمعالجة الظواهر والسلوكيات لدى الطلبة.

واشار الى ان نسبة مشكلة العنف في البلاد وصلت الى 35 بالمئة مؤكدا ان العنف يأتي من تركيبة المجتمع حيث انه زاد في البلاد ولم يكن كما كان في الفترة الماضية في اعوام الخمسينيات والستينيات مما سبب خللا في هيكلة التركيبة السكانية.

وبين ان الانفتاح الذي يعيشه المجتمع الكويتي ووجود الاعداد الكبيرة من الوافدين من مختلف الجنسيات ساهما في انتشار عادات وتقاليد وافكار غريبة عليه مشيرا الى ان السلوكيات تختلف من شخص الى اخر فهناك كثير من الجنسيات ساعدت في تقدم وتطور الكويت وهناك أشخاص لديهم حالات عنف وان العنف يأتي في أغلب الاوقات بشكل جماعي وليس فرديا.

وقال استاذ القانون بجامعة الكويت الدكتور محمد بوزبر ان العنف ظاهرة أشبعت بحثا لدرجة ان جامعة الكويت شكلت لجنة تخصصية لتقديم دراسة بحثية متكاملة واصبح لتوصياتها مردود جيد لمواجهة العنف.

وذكر ان القانون الجنائي يعود تاريخه في الكويت الى عام 1960 ويتكون من 240 مادة وهو قانون متكامل جزائيا من المشرع لكن يبقى ما نسبته 90 في المئة من قواعد الجزاء فيه ترميمية اي ان الجزاء يأتي بعد وقوع الحدث بينما يمثل الجانب الوقائي في الجزاء بالقانون نسبة 10 في المئة.

وشدد على ان القانون راعى كل انواع العنف سواء الطبيعي اي الجسدي او العنف اللفظي والاخير ساد من بعض السياسيين الذين يصرحون بأقوال تمثل خروقات للقانون سادت لبعض الفترات وهو ما قد يضفي عليها بعض المشروعية ويعتبرها العامة من بعدهم بأنها امر طبيعي ليس فيها ما يخالف القانون.

ولفت بوزبر الى ان قانون الجزاء ايضا راعى في احكامه الجرائم الشكلية التي لا تترتب عليها نتيجة بالضرورة كاقتناء سلاح او مفرقعات دون تصريح او الحض على الفسق والفجور كما انه راعى ظروف المتهمين كالاحداث او من هم في عرضة للانحراف منهم حفاظا عليهم وعلى المجتمع.

واضاف ان العنف لم يعد اليوم في الغرف المغلقة بل اصبح يشاهد في المجمعات كجرائم المجتمع ويصاحبه عنف سلبي من خلال وقوف الناس موقف المتفرج لتصوير عملية القتال لنقل الحدث عبر الهاتف ما يعكس تراجع دور التكافل المجتمعي واغاثة الملهوف.

ودعا المتخصصين بعلم النفس الى مراجعة الامر لعلاجه بسرعة «كما اننا نحتاج الى التطوير في جوانب العلاج الوقائي لكسر جسر العبور للجريمة ومعاقبة المذنب حتى لو لم يرتكب الجريمة طالما كانت نيته او قصده القيام بها».

من جانبها اكدت استاذة علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية الدكتورة فاطمة عياد أن العنف في الكويت آخذ في الازدياد والتنوع في الاشكال من الكلمة الى حوادث القتل بانواعها حيث اصبحت ظاهرة مقلقة للمجتمع الكويتي وانتقلت من ممارسة فردية الى ظاهرة اجتماعية خطرة فالعنف اصبح في الشارع والبيت والعمل وبين زملاء الدراسة ولكل نوع اسبابه ودوافعه المختلفة.

وبينت عياد ان العنف هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص آخر بصورة متعمدة أو ارغام الفرد على اتيان هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى مبينة ان سلوك العنف من الظواهر الانسانية التي رافقت الفرد منذ الخليقة وهو مشكلة اجتماعية قديمة استمرت حتى «عصرنا الحالي ويعتبر من الظواهر السلبية في أي مجتمع ويشكل خطرا كبيرا على استقرار وأمن المجتمع».

بدورها قالت الاستشاري السلوكي والنفسي الدكتورة شذى الفايز «اننا نتحدث اليوم عن موضوع مهم جدا وهو ظاهرة العنف في المجتمع التي بدأت تظهر بشكل لافت للنظر» مضيفة ان العنف يظهر في المجتمع عندما تختفي لغة الحوار.

وذكرت ان العنف الاجتماعي يتمثل في العدوانية ويظهر في المجتمع نتيجة لمجموعة من العوامل التي تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية.

واشارت الفايز الى ظاهرة العنف الأسري الذي يعد أحد أنماط السلوك العدواني والذي يأتي دائما بسبب عدم التوافق بين الأزواج واختلاف الاراء ثم الوصول الى مرحلة العنف الأسري الذي يتطور الى الأبناء وينتهي أحيانا بالخدم.